إثبات
صفة العينين لله تبارك وتعالى

إعـــداد

د. عبدالله بن عبدالرحمن الهذيل

عضو هيئة التدريس في كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، له الأسماء الحسنى والصفات العلا، وله الحمد في الآخرة والأولى، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أعلم الناس بربه، وأكملهم تعريفا به، فبلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وبلّغ كلَّ ما أوحاه إليه ربُّه من أسمائه وصفاته، فكان خيرَ واصفٍ لربه، وأكمل مثنٍ عليه، بطريقة بيّنة، بيضاء صافية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإن البحث والتزود علماً بأسماء الله تعالى وصفاته هو من أشرف الطرق التي يَسِير فيها السالكون، يرتقون بها علماً، ويزدادون بها إيماناً، ويكتملون بها هدى وتقى؛ ذلك أن العلـــم بالله تعالى هو أشـــرف العلوم وأعلاها، والقلوبُ التي تمتلئ بذلك العلم هي لله تعالى أتقى وأخشى، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ فاطر: ٢٨.

وما كان جاهليةٌ في الأرض ولا شقاء إلا لما كان الجهل بالله تعالى غلفَ القلوبَ، ومحا العيون، وأصمَّ الآذان، فكانت الجاهلية تسرح في تلك النفوس المحرومة من أطيب ما تكون به الحياة، وألذّ ما يكون به العيش، فغدت لا تعرف في الحياة معنى إلا أن تأكل وتشرب وتلهو، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾ محمد: ١٢.

ولما قضى اللهُ تعالى أن الحق غالب، والإيمان على الكفر ظاهر، كانت الرسالات التي رحم بها عباده معالمَ مظهرةً لكل خير، ومانعةً من كل شر، لم تخفَ دلائل الحق فيها، خاصة ما كان بالله تعالى معرِّفا، فكل ما جاء فيها من ذكر

أسماء اللّه تعالى وصفاته، فهو بيّن المعنى، ظاهر الدلالة.

وكان خاتمة تلك الرسالات رسالة نبينا محمد ﷺ، أكملها وأشملها، فبين فيها النبي ﷺ ما يجب أن يُثبَت للّه تعالى، وما يُنفى عنه، بما هو أظهر من أن يخفيه شيء، من تلبيس مبطل، أو تحريف ضال.

ولئن كان للمبطلين محاولاتٌ في التشغيب والتلبيس في باب أسماء اللّه تعالى وصفاته، يريدون بها إخفاء الحق الظاهر، والصدّ عن السبيل النيّرة، إلا أنها كانت محاولات في رهان خاسر، لم تعُدْ بها تقريراتهم إلا بفساد رأي، وهزالة منطق، ولم يعودوا هم بها لأنفسهم إلا بحيرةٍ واضطرابٍ يشتت القلبَ، ويرهق النفس.

ومن هنا كان هذا البحث في تجلية مسألة متعلقةٍ بأسماء اللّه تعالى وصفاته، وهي إثبات صفة العينين للّه تبارك وتعالى، تقريرا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما نقل عن سلف الأمة الذين هم أعرف الناس بتلك الدلائل، وأكملهم سلوكا لسبيلها.

أسباب اختيار البحث:

كان اختياري لهذا البحث راجعا إلى الأسباب التالية:

١- أنه في مسألة من مسائل الصفات، والبحثُ في الصفات له أهميته الكبرى؛ لأنه علم باللّه تعالى، يزيد المرء خشية وهدى.

٢- أن إثبات التثنية في صفة العينين للّه تعالى مما وقع فيه الإشكال عند بعض الناس؛ فأحببت المشاركة في إجلاء ذلك وبيانه.

٣- نفيُ المبتدعة لهذه الصفة بحججٍ واهية، وتلبيسٍ في الكلام، مما يلزم منه التصدي لذلك، والرد على الشبهات المتعلقة به.

خطة البحث:

وقد جعلت البحث مكوناً من مقدمة وتمهيد وستة مباحث وخاتمة، حسب الخطة التالية:

المقدمــــة: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث.

التمهيــــد: وفيه بيان منهج أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته، وتطبيق ذلك على إثباتهم لصفة العينين لله تعالى.

المبحـث الأول: إثبات صفة العين لله تعالى وأدلتها.

المبحـث الثاني: تثنية الصفة وأدلة ذلك.

المبحـث الثالث: الجمع بين تثنية الصفة وورودها مفردة ومجموعة.

المبحـث الرابع: أقوال الأئمة في تقرير تثنية الصفة.

المبحث الخامس: ثمرات الإيمان بصفة العينين لله تبارك وتعالى.

المبحث السادس: المخالفون في إثبات صفة العينين لله تبارك وتعالى، والرد عليهم.

الخاتمــــة: وفيها أهم نتائج البحث.

المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، ملتزماً كتابة الآيات بالرسم العثماني، مع عزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث، وتوثيق النقول، وشرح الغريب من الألفاظ.

هذا واللهَ أسأل أن يكون بحثا مسدَّدا، يعود على كاتبه وقارئه بالنفع والثواب، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيـد
في بيان منهج أهل السنة في أسماء الله تعالى وصفاته وتطبيق ذلك على إثباتهم لصفة العينين لله تعالى

إن منهج أهل السنة والجماعة ﴿ أسماء الله تعالى وصفاته هو المنهج الأصفى، والطريق الأجلى الذي يهتدي به المؤمن، ويسير به المهتدي، فلا تعثره عقبات التعطيل الكاذب، ولا تتخطفه أهواء التأويل الباطل، ولا تضله شبهات التمثيل، منهجٌ قام على الاعتماد على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ اللذين هما الأمان لكل من تمسك بهما، حفظاً من الضلال، وصوناً من الغيّ.

فكان منهج أهل السنة في هذا الباب جامعا لكل يقين، دافعا لكل تلبيس وتدليس.

ويمكن تلخيص منهجهم في النقاط التالية[1]:

١. الاعتماد التام على الكتاب والسنة في كل ما يتعلق بأسماء الله تعالى وصفاته، نفياً وإثباتاً، ولفظاً ومعنى.

فإثباتهم لصفة العينين لله تعالى مبنيٌّ على ورودها إثباتاً في الكتاب والسنة.

٢. أن النصوص الدالة على الأسماء والصفات واضحةُ المعاني، ظاهرةُ الدلالة، ليست محل غموضٍ واشتباه، فهي معلومةٌ لنا باعتبار المعنى، وإن كانت مجهولةً لنا باعتبار الكيفية.

---

(١) ينظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ محمد ابن عثيمين، ص٢٣-٣٩، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف للدكتور إبراهيم البريكان ص٤٩ وما بعدها، صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة لعلوي بن عبدالقادر السقاف ص١٩-٢٥، شأن الدعاء للخطابي ص١١١، الصفات الإلهية لمحمد أمان الجامي ص٥٧.

فإثباتهم لصفة العينين للّه تبارك وتعالى مبنيٌ على وضوحٍ في المعنى، وظهورٍ في المراد، فلا يجعلونه إثباتاً لا يتجاوز اللفظ، كمن يفوّضون المعنى ويجعلونه كالكلام الأعجمي الذي يتلوه القارئ ولا يفهمه!

بل يثبتون العينين للّه تعالى، ويعرفون المعنى المتعلق بهما، ولا يلزم من هذا معرفة الكيفية؛ لذلك لا يتكلمون في الكيفية، ويفوضون علمها إلى اللّه تعالى.

٣. أنه لا تعارض بين العقل والنقل عموماً، ولا تعارض بينهما على وجه الخصوص فيما يتعلق بما ثبت للّه تعالى في النصوص من أسماء وصفات.

وفي إثبات صفة العينين للّه تعالى ليس هناك تعارضٌ بين النصوص المثبتةِ لذلك وما يدل عليه العقل من امتناع المماثلة بين الخالق والمخلوق؛ فالإثبات ليس من لازمه المماثلة، لا شرعا ولا عقلاً.

وأيضا فإن دلالة العقل على الإثبات هي الأظهر؛ فالاتصاف بالعينين كمال لدى كل عاقل، وإثباتهما للّه تعالى كما دلت عليه النصوص الشرعية هو إضافة الكمال إلى اللّه تعالى.

٤. أن ما يثبتونه للّه تعالى من الصفات هو على وجه الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

فإثباتهم العينين للّه تعالى هو على وجه الكمال الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجه، كما هو الواجب للّه تعالى من التعظيم والإجلال.

٥. تنزيه اللّه تعالى عن كل عيب ونقص، وتمثيل وتكييف بما يكون به نفي ذلك النقص والعيب، والتمثيل والتكييف، لا بما يكون به نفي الصفات الثابتة وتعطيل معانيها.

فلا يثبتون العينين مشابهة لأعين المخلوقين، ولا ينفونها باسم التشبيه والتجسيم والتركيب، فيقعون في تعطيل اعتقاد كمالٍ أضافه الله تعالى إلى نفسه، بل يثبتونها على الوجه اللائق بجلال الله تعالى وعظمته.

٦. قطع الطمع عن معرفة كيفية صفات الله تعالى، ولذلك يمرونها كما جاءت، ويسلمون لمعانيها الدالة عليها، ولا يخوضون في التعطيل ولا التأويل المنبعثين في الأصل من محاولة الخوض في الكيفيات.

فيثبتون صفة العينين لله تعالى، مع قطع الطمع عن إدراك كيفيتهما، فيُمرون الإثبات كما جاء، ويُحرِّمون الكلام في الكيفية.

فمن أثبت العينين لله تعالى على كيفية يتصورها، أو تشبيه يقرره، فهو ضال مضل، مخالف لصريح الدلائل الشرعية والعقلية.

المبحث الأول
إثبات صفة العين لله تبارك وتعالى

العين صفة ذاتية خبرية ثابتةٌ للّه تعالى، وقد أضافها اللّه تعالى إلى نفسه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فنثبتها للّه تعالى على وجه الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، دون الخوض في كيفية الصفة.

ومن أدلة إثبات هذه الصفة ما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤.

ووجه الدلالة: أن اللّه تعالى أضاف الأعين إلى نفسه، وهو لا يضيف إلى نفسه إلا كمالا، والجمع هنا جاء لاقتران العين بضمير الجمع الدال على التعظيم – كما سيأتي بيانه إن شاء اللّه تعالى–.

٢. قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ طه: ٣٩.

ووجه الدلالة: أنه تعالى أضاف العين إلى نفسه، فاتصافه بها كمال، وأما لفظ الإفراد فلا يعارض التثنية؛ لأن المفرد المضاف يعمّ[١]، وسيأتي مزيد بيان لهذا في المبحث الثالث إن شاء اللّه تعالى.

٣. قوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور: ٤٨.

٤. عن عبد اللّه بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**إن اللّه لا يخفى عليكم، إن اللّه ليس بأعور – وأشار بيده إلى عينه –، وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية**»[٢].

٥. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال فقال: «**إلا أنه أعور، وإن**

(١) انظر في مسألة إفادة المفرد المضاف للعموم: إرشاد الفحول للشوكاني ١/٤٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، باب قول اللّه عز وجل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾، رقم ٧٤٠٧)، ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال، رقم ١٦٩ "٧٣٦١").

ربكم ليس بأعور»[١].

ووجه الدلالة من الحديث: أنّ العورَ متعلقٌ بالعين، فنَفْيُه عن الله تعالى فيه دلالةٌ على إثبات العينين له تعالى، كما سيأتي مزيد بيان له في المبحث الثاني -إن شاء الله-.

٦. عن أبي هـــريرة رضي الله عنه أنه قال في هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ إلى قولــه تعالى: ﴿ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ النساء: ٥٨، : «**رأيت النبي ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»**[٢]. وفي لفظ عند الحاكم في المستدرك: «**فوضع إصبعة الدعاء على عينيه، و إبهاميه على أذنيه»**[٣].

ووجه الدلالة من الحديث: تقرير المعنى الثابت لله تعالى من خلال ما نعرفه من المعاني، فالبصر والعين جاءت مثبتة في الأدلة، فإثباتها هو على مقتضى المعنى المعلوم من ظاهر اللفظ، دون كيفية الصفة[٤].

ومثل هذا يقال في السمع، فنثبته وفق دلالة النصوص الشرعية، ولا نخوض في كيفية تلزم إثبات الأذن، فالأذن لم يأت دليل في إثباتها، فلا نثبت شيئا من الصفات إلا بدليل.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم ٧١٣١)، ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال، رقم ٢٩٣٣ "٧٣٦٣").

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم ٤٧٢٨)، وابن حبان في صحيحه (كتاب الحج، باب ما جاء في الصفات، رقم٢٦٥)، وقال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الصحيح. ورواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ٩٧/١، والبيهقي في الأسماء والصفات ٤٦٢/١، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٨٥/١٣: أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم.

(٣) مستدرك الحاكم ٧٥/١ (كتاب الإيمان، رقم ٦٣) وقال الحاكم : هذا حديث صحيح و لم يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط مسلم.

(٤) ويأتي مزيد بيان لوجه الاستدلال بالحديث لاحقاً.

المبحث الثاني
تثنية صفة العين لله تعالى

إنّ أهل السنة والجماعة يثبتون للّه تعالى عينين تليقان بجلاله وعظمته، على وجه الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، من غير تمثيل ولا تكييف، ولا تعطيل ولا تأويل، كما هو الشأن في سائر ما يثبتونه للّه تعالى من صفات.

وهذا الإثبات راجعٌ إلى ما هو مفهومٌ صريح من دلالة النص الشرعي – كما سيأتي– .

ولقد جاء التصريح بلفظ (العينين) في حديثٍ لكن لم يصح سنده، وهو ما رُوي عن أبي هريرة ﷺ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّ العبد إذا قام في الصلاة فإنه بين عيني الرحمن»[1].

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء ١/٧٠، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ص١٨٠ رقم ١٢٨، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات ١/٣٤٧ رقم ٣٢٤، وقوّام السنة الإصبهاني في الترغيب والترهيب ٢/٤٢٠ رقم ١٩٠٨، وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل ص٥١١ رقم ٥٠٨ وقال محققه: إسناده ضعيف جدا. وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٩٣، برقم ١٠٢٤ وقال: ضعيف جدا.

والحديث مداره على إبراهيم بن يزيد الخوزي، جاء في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/١٥٧: (قال أحمد: متروك الحديث. وقال بن معين: ليس بثقة وليس بشيء. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال البخاري: سكتوا عنه. قال الدولابي: يعني تركوه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو أحمد بن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وأن كان قد نسب إلى الضعف .. وقال بن المديني: ضعيف لا اكتب عنه شيئا. وقال بن سعد: له أحاديث وهو ضعيف. وقال الجوزجاني: سمعتهم لا يحمدون حديثه. وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال البرقي: كان يتهم بالكذب. وقال الفلاس: كان عبدالرحمن ويحيى لا يحدثان عنه. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن =/=

لكن جاءت نصوصٌ صحيحة واضحة يُفهم منها إثبات العينين، وعليها المعتمد في الإثبات، وبها احتج أهل السنة بما تضافرت النقول عنهم في ذلك.

والمعتمد عليه في التثنية حديثان:

الحديث الأول:

حديث ابن عمر – رضي الله عنهما– المتقدم في المبحث الأول، وهو قول رسول الله ﷺ –في حديث وصف الدجال–: «**إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور – وأشار بيده إلى عينه – وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية**»[١].

ومثله حديث أنس رضي الله عنه – وقد تقدم–[٢].

ويمكن بيان دلالة الحديث على إثبات العينين لله تعالى من خلال الأوجه التالية:

الوجه الأول:

أن العَوَر دالٌّ في اللغة على وجود عينين، فيطلق على عيبٍ في إحداهما.

جاء في لسان العرب: (العَوَر: ذهاب حس إحدى العينين)[٣].

وفي معجم مقاييس اللغة: (العين والواو والراء أصلان: أحدهما يدل على تداول الشيء، والآخر يدل على مرض في إحدى عيني الإنسان وكل ذي عينين. ومعناه الخلو من النظر)[٤].

الرواية عنهم، وقال علي بن الجنيد: متروك. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: لم يلق أيوب السختياني، ولا سمع منه. وقال بن حبان: روى المناكير الكثير، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها).

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) لسان العرب ٤/٦١٢.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٤/١٨٤.

فلما كان المعنى اللغوي مرتبطاً بعينين اثنتين، ولم يرد في النص ما ينفي هذا المعنى المعهود لغةً، كان الحديث دالاً على إثبات العينين لله تعالى.

الوجه الثاني:

أنّ مرادَ الحديث التحذيرُ من الدجال بذكر ما يُعرف فيه من علامات دالة على تكذيب ادعائه للربوبية، فكان من ذلك هذا العور في إحدى عينيه، فقال النبي ﷺ عنه: «**إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر**»، ويُفهم من هذا إثبات الموافقة في العدد على وجه الكمال.

ولو لم تكن موافقةٌ في العدد لكان ذلك –أي عدم الموافقة في العدد– علامةً فارقة يقتضي المقام ذكرها.

الوجه الثالث:

أنه لم يرد في الحديث ما يدل على عدم إرادة التثنية، مع أنها هي المفهوم الواضح من منطوق الحديث، فلو لم تكن مرادةً لجاء ما يوضح ذلك ويبينه؛ لأن المقام يقتضيه، ولأن الشأن في نصوص الصفات أن تكون دالةً على ما يدخل في معناها، وما يخرج منها، إما بدليل عام يشملها، أو بسياق النص نفسه.

وفي مسألة التثنية لم يأت دليل عام ينفي أن تكون، وليس في سياق الحديث ما يدل على خلافها، فالاستدلال عليها من مفهوم الحديث حجةٌ يجب المصير إليها.

الوجه الرابع:

أنّ ذِكرَه ﷺ للعين اليمنى يدل على الجهة التي تقابلها وهي اليسرى، فههنا جهتان يُستدل بهما على التثنية.

وتسمية العينين باليمنى واليسرى هنا إنما هو في حق الدجال، أما تسمية صفة الله تعالى بذلك فلا يتكلم فيه لاحتياجه إلى دليل، لكن المقصود من هذا الوجه هو ذكر المقابلة بما يدل على إرادة التثنية في ذكر المفارقة، مما يكون مستنَداً في إثبات أن لله

تعالى عينين اثنتين.

الوجه الخامس:

سبر احتمال العدد في الحديث لا يخرج عن ثلاثة احتمالات:

الأول: أن تكون عينا واحدة، وهذا ينافي التفريق بالعور، بل لو كان مرادا لكان التفريق به أظهر من التفريق بالعَوَر، والمقام يقتضي ذلك جدا؛ إذ أنه في بيان الوصف الأظهر في المفارقة للتحذير من أشد فتنة تظهر على وجه الأرض، وهي فتنة الدجال، فلو كان الثابت لله تعالى عينا واحدة –سبحانه– لذكر النبي ﷺ ذلك فرقا يُعرف به كذب دعوى الدجال.

الثاني: أن تكون أكثر من عينين، ويُذكر فيه ما سبق من منافاته لمعنى العور لغة، وكذلك أنه لو كان كذلك لكان التفريق به أولى.

وأيضا لو كانت الزيادة هي الكمال لذكرها النبي ﷺ في سياق الحديث، أو لجاء ما يدل عليها في دليل آخر، ولما لم يكن كذلك بقيت الدلالة المفهومة من الحديث دالة على التثنية.

الثالث: أن يكون لله تعالى عينان، وهذا هو ما تتسق الأدلة الشرعية واللغوية في الدلالة عليه، ولم يأت في الأدلة ما يعارضه وينفيه، فنثبت له تعالى عينين تليقان بجلاله وعظمته، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ الشورى: ١١.

وهكذا يتبين مما تقدم من أوجهٍ ظهورُ دلالة الحديث على إثبات العينين لله تعالى[1]، وهذا ما قرره علماء أهل السنة كما سيأتي في نقل أقوالهم في ذلك.

---

(١) وقد صرح الشيخ عبدالرزاق عفيفي أن دلالة الحديث دلالة منطوق صريح وليس مفهوما . (فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبدالرزاق عفيفي ص٣٥٣)، وقال ابن القيم إن الحديث صريحٌ في أنه ليس المراد إثبات عين واحدة ليس إلا. (الصواعق المرسلة ٢٥٨/١).

الحديث الثاني:

ما تقدم من حديث أبي هريرة ﵁ أنه قال في هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ النساء: ٥٨: **رأيت النبي ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه**[1].

وجاء عند الحاكم في مستدركه، والدارمي في رده على المريسي بلفظ: فوضع إصبعة الدعاء على عينيه، وإبهاميه على أذنيه[2].

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ وضع سبابتيه على عينيه، وهذا يدل على أمرين:

الأول: إثبات معنى العين بالمعنى المعلوم لدينا، وإن كانت الحقيقة والكيفية مختلفة تماما؛ اختلاف ما بين الخالق والمخلوق.

الثاني: إثبات العدد فيما يثبت لله تعالى من عين؛ إذ أنه ﷺ أشار إلى عينيه.

واختلاف لفظ الحديث هنا بين الإفراد والتثنية لا يعارض القول بالتثنية؛ لأن الإفراد يحمل عليها، أما هي – أي التثنية – فلا يمكن حملها على الإفراد؛ ذلك أن المفرد المضاف لا يمنع التعدد فيما كان متعددا، فيجمع بين اللفظين بحمل كليهما على معنى التثنية.

هذا، وقد روى ابن خزيمة هذا الحديث في كتابه التوحيد مستدلا به على إثبات العينين لله تعالى[3].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه، رواه الحاكم في المستدرك ١/٧٥ (كتاب الإيمان، رقم ٦٣) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح و لم يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط مسلم. ورواه الدارمي في رده على بشر المريسي ص٤٧.

(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/٩٧.

ومن تأمل عموم النصوص الدالة على إثبات العين لله تعالى يرى أن دلالتها على التثنية هي الأوضح والأظهر.

وقد ذكر ابن القيم – رحمه الله – احتجاج السلف على إثبات العينين استدلالا بقوله تعالى: ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾القمر: ١٤، فقال: (وقد احتج السلف على إثبات العينين له سبحانه بقوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤، وممن صرح بذلك إثباتا واستدلالا أبو الحسن الأشعري)[١].

---

(١) الصواعق المرسلة ١/ ٢٦٠.

المبحث الثالث
الجمع بين تثنية الصفة وورودها مفردة ومجموعة

لقد ورد إثبات صفة العين لله تعالى في القرآن بصيغتين:

الأولى: الجمع.

والثانية: الإفراد.

ولا تعارض بين هذا وما تقدم تقريره من إثبات عينين لله تعالى.

وبيان ذلك كما يلي:

أولا: ورود الصفة بصيغة الجمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤.
وقوله تعالى: ﴿ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور: ٤٨.

وهذا لا يعارض تثنية الصفة لما يلي:

١. أنه يصح في اللغة أن يُطلق الجمع ويراد به الواحد أو الاثنان، كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ التحريم: ٤.

قال الثعالبي: (من سنن العرب إذا ذكَرَتِ اثنين أن تُجريهما مجرى الجمع، كما تقول عند ذكر العُمَرَين والحَسَنين: كَرَّمَ الله وجوههما، وكما قال عزّ ذكره ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ التحريم: ٤. ولم يقل: قلباكما)[1].

وقد بوّب ابن فارس –في كتابه الصاحبي في فقه اللغة– باب الجمع يراد به واحد واثنان، وقال: (ومن سُنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور: ٢، يُراد به واحد واثنان وما فوق)[2].

---

(١) فقه اللغة وأسرار العربية ص٣٦٢.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص١٦١.

٢. أن الجمعَ يراد به التعظيم، فهاهنا مطابقة بين المضاف والمضاف إليه وهو (نا) الدال على التعظيم، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ ﴾ يس: ٧١، مع ورود الدليل الصريح بأن لله تعالى يدين.

٣. أن المفرد أو المثنى إذا أضيف إلى اسم جمع ظاهر أو مضمر فالأحسن جمعه مشاكلة للفظ، وهذا كما في الآية السابقة ﴿ مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ ﴾.

٤. أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير تثنية أو جمع فالأفصح جمعه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨ ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ التحريم: ٤ [١].

٥. على القول بأن أقل الجمع اثنان فلا يكون في اللفظ إشكال؛ فيكون الجمع هنا وكونهما عينين محل اتفاق.

ثانياً: ورود الصفة بصيغة المفرد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ طه: ٣٩ .

وهذا لا يعارض التثنية أيضا؛ لأن المفرد المضاف يعم، فيتناول كل ما ثبت لله تعالى من عين أو يد، واحدة كانت أو أكثر، فلما دل الدليل على إثبات العينين له تعالى كانت دلالة هذا الإفراد منصرفةً إلى إثبات العين وليس تحديد عددها، كما يقال: هذا على عيني. ففي هذا إثبات العين، ولا يفهم منه تحديد العدد، بل من المعلوم قطعا أنه منصرف إلى عينين اثنتين[٢].

وقد بيّن الإمام ابن القيم – رحمه الله – عدم التعارض بين إثبات العينين وورود الصفة بصيغة الإفراد والجمع بعد الاستدلال بالآيات التي ذكر فيها ذلك، فقال:

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٦٢١/٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٥٩/٤.

(فذكرَ العينَ المفردة مضافةً إلى الضمير المفرد، والأعينَ مجموعةً مضافةً إلى ضمير الجمع، وذكرُ العينِ مفردةً لا يدل على أنها عينٌ واحدة ليس إلا، كما يقول القائل: أفعل هذا على عيني، وأجيئك على عيني، وأحمله على عيني. ولا يريد به أن له عينا واحدة، فلو فهم أحد هذا من ظاهر كلام المخلوق لعُدّ أخرقاً، وأما إذا أضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهرا، أو مضمرا، فالأحسن جمعُها مشاكلة للفظ، كقوله: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤، وقوله: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ هود: ٣٧. وهذا نظير المشاكلة في لفظ اليد المضافة إلى المفرد، كقوله: ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾الملك: ١، وقوله: ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ آل عمران: ٢٦. وإن أضيفت إلى ضمير جمعٍ جُمعت، كقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ يس:٧١. وكذلك إضافة اليد والعين إلى اسم الجمع الظاهر، كقوله: ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾ الروم: ٤١ وقوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ ﴾ الأنبياء: ٦١. وقد نطق القرآن والسنة بذكر اليد مضافة إليه سبحانه مفردة، ومثناة، ومجموعة، وبلفظ العين مضافة إليه مفردة ومجموعة، ونطقت السنة بإضافتها إليه مثناة، كما قال عطاء عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «**إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن، فإذا التفت قال له ربه إلى من تلتفت؟ إلى خير لك مني؟**»[1]، وقول النبي ﷺ: «**إن ربكم ليس بأعور**» صريحٌ في أنه ليس المراد إثبات عين واحدة ليس إلا؛ فإن ذلك عورٌ ظاهر، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا)[2].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية –في بيان أن الإضافات مؤثرة في تحويل اللفظ من التثنية أو الإفراد إلى الجمع–: (ومما يوضح الأمر في ذلك أن من لغة العرب الظاهرة التي نزل بها القرآن استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية في المضاف إذا كان متصلا

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الصواعق المرسلة ٢٥٦/١.

بالمضاف إليه، والمعنى ظاهر، كقوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾، وليس لكل منهما إلا قلب، فالمعنى: قلباكما. لكن النطق بلفظ الجمع أسهل... وإذا كان كذلك قيل: لفظ ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾، ولفظ ﴿ أَيْدِينَآ ﴾ مع كون المضاف إليه ضميرَ جمعٍ أولى بالحسن مما إذا كان المضاف إليه ضميرَ تثنية، فإذا كان من لغتهم ترك استحسان "قلباكم" و "يديهما"، فلأن يكون في لغتهم ترك استحسان "بعيننا" أو "بعينينا" و "مما عملت يدنا" أو "يدانا" أولى وأحرى)[١].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥/٤٧٨-٤٨٠.

المبحث الرابع
أقوال الأئمة في تقرير تثنية الصفة

لقد تضافرت النقول عن أئمة أهل السنة في تقرير التثنية في صفة العين لله تبارك وتعالى، وهناك من حكى الإجماع على ذلك كما سيأتي.

لكن قبل ذكر النقول عنهم في ذلك فإني أقدم بأمور لا بد من تقريرها ابتداء:

الأمر الأول:

لم أقف على قولٍ لأحد من أئمة السلف ولا من بعدهم من أئمة أهل السنة أنه قال بأن الثابت لله تعالى عينٌ واحدة، هكذا بإثبات العدد، إلا ما نقل عن ابن حزم – رحمه الله– من إثبات عين وأعين لله تعالى، فقد قال: (ونُقرُّ أن لله تعالى كما قال يداً ويدين وأيدي، وعيناً وأعينا.. ولا يجوز لأحد أن يصف الله عز و جل بأن له عينين؛ لأن النص لم يأت بذلك، ونقول: إن المراد بكل ما ذكرنا الله عز وجل لا شيء غيره)[١].

وظاهرٌ من إثباته رحمه الله تعالى هنا أنه يريد مجرد التسمية اللفظية لا حقيقة الصفة؛ لأنه نفى أن يكون للصفة معنى غير الله تعالى.

وهذا في الحقيقة نفي للصفة، وهو مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات لله تعالى لفظاً ومعنى، وأن لكل صفة معنى تدل عليه، وكل معاني صفات الله تعالى هي على وجه الكمال المطلق[٢].

الأمر الثاني:

لم أقف على قول لأحد من أئمة السلف ولا من بعدهم من أئمة أهل السنة أنه قال

---

(١) الفصل في الملل والأهواء النحل ٣٤٨/٢-٣٤٩، وانظر: المحلى ٥٥/١.

(٢) انظر: ابن حزم وموقفه من الإلهيات، ص ٢٩٦.

بأن الثابت للّه تعالى أعينٌ كثيرة، فأطلق ذلك أو نص على عدد أكثر من اثنين، إلا ما تقدمت الإشارة إليه في الأمر الأول عن ابن حزم رحمه الله تعالى.

الأمر الثالث:

لم أقف على قول لأحد من أئمة السلف ولا من بعدهم من أئمة أهل السنة أنه أنكر التثنية، وأنكر أن للّه تعالى عينين، إلا ما تقدم من النقل عن ابن حزم – رحمه اللّه – في قوله: (ولا يجوز لأحدٍ أن يصف الله عز و جل بأن له عينين؛ لأن النص لم يأت بذلك).

وكذلك ما جاء عن السهيلي – رحمه الله – حيث قال: (لتعلم أن العين في أصل وضع اللغة صفة لا جارحة، وأنها إذا أضيفت إلى الباري سبحانه فإنها حقيقة.. وقد أملينا في المسائل المفردات مسألة في هذا المعنى، وفيها الرد على من أجاز التثنية في العين مع إضافتها إلى الله تعالى، وقاسها على اليدين)[1].

وهذا الذي ذهبا إليه اعتمدا فيه على عدم التصريح بالتثنية في النصوص الشرعية.

وقد تقدم بيان المفهوم الواضح البيّن من النصوص الشرعية في الدلالة على التثنية، وبه تضافرت كثير من النقول عن أئمة أهل السنة، كما سأورده في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

وكل هذه الأقوال المنقولة عن الأئمة في إثبات العينين للّه تعالى جاءت موافقة لفهم ظواهر النصوص الذي كان عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وإن كانوا لم ينصوا على تعيين أمرٍ احتاج إلى التنصيص عليه من جاء بعدهم؛ لمزيد تقرير للمسألة، أو للرد على المخالف.

---

(١) الروض الأنف ٢/ ١١٣. وكلامه رحمه الله تعالى لا يعني نفي صفة العين للّه تعالى، بل هو متوجه لنفي التثنية، بخلاف قول المتكلمين الذين ينفون صفة العين أصلا، لذلك لا بد من التفريق بين من ينكر صفة العين وبين من يثبتها دون أن يثنيها.

ومن ذلك هذه المسألة التي نحن بصددها، فالتعيين بالتثنية وإن كان لم ينقل عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم؛ لعدم ظهور من ينكر التثنية آنذاك، فأقوال الأئمة مستندة إلى المفهوم الواضح للنصوص الشرعية، ومتّسقة مع فهم الصحابة رضوان الله عليهم لمعاني الصفات، وإن لم ينص الصحابة على تفاصيلها.

وهذا ظاهرٌ في عموم ما تكلم فيه الأئمة من مسائل تفصيلية في الاعتقاد تقريراً لها، وردّاً على المخالف فيها، وإن كان لم ينقل هذا التفصيل عن الصحابة نصّاً.

وقد جاء تعيين التثنية عن عدد من الأئمة كعثمان بن سعيد الدارمي (ت:٢٨٠هـ)، وأبي بكر بن خزيمة (ت:٣١١هـ)، وأبي القاسم اللالكائي (ت٤١٨هـ)، وأبي عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)، وأبي إسماعيل الهروي (ت:٤٨١هـ)، وأبي الحسن الأشعري (ت:٣٢٤هـ)، وأبي العباس ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، وتلميذه ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) وغيرهم.

وإذا نظرنا إلى صنيع الإمام البخاري – رحمه الله – في كتاب التوحيد من صحيحه لما بوّب لقول الله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ طه: ٣٩ ذكر تحته حديثي ابن عمر وأنس – رضي الله عنهم – في عور الدجال، مما يفهم منه إثباته للتثنية[1].

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – أن إثبات ذلك هو من جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، فقال: (جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله ... وأن الله سبحانه على عرشه... وأن له عينين بلا كيف)[2].

وهذا بمعنى حكاية الإجماع عنهم في المسألة.

---

(١) انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/ ٢٨٠.

(٢) مقالات الإسلاميين ص٢٩٠.

وقال سعيد بن عثمان الدارمي – رحمه الله – في رده على بشر المريسي: (ففي تأويل قول رسـول الله ﷺ: «إن الله ليس بأعور» بيان أنه بصير ذو عينين، خلاف الأعور)[١].

وقال أيضا: (والعور عند الناس ضد البصر، والأعور عندهم ضد البصير بالعينين)[٢].

وقال ابن خزيمة – رحمه الله –: (نحن نقول: لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى، وتحت الأرض السابعة السفلى ، وما في السماوات العلى)[٣].

وقال أبو القاسم اللالكائي – رحمه الله –: (سياق ما دل من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ على أن من صفات الله عز و جل الوجه والعينين واليدين)[٤].

وقال أبو عمرو الداني: (وقال ﷺ حين ذكر الدجال «وإنه أعور» وقال: «وإن ربكم ليس بأعور» فأثبت له العينين)[٥].

وقال أبو عبدالله إسماعيل الهروي – رحمه الله –: (باب إثبات العينين له تعالى وتقدَّس)[٦].

وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة الذي قدم فيه قوله في الاعتقاد بأن قال: (قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد ﷺ وما رُوي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث..) إلى أن

---

(١) نقض الدارمي على بشر المريسي ٣٢٧/١.

(٢) المصدر السابق ٣٠٥/١.

(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ١١٤/١.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤١٢/٣

(٥) الرسالة الوافية ص١٢٣.

(٦) كتاب الأربعين في دلائل التوحيد ص٦٤.

قال: (وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾)[١].

ولمّا روى أبو القاسم قوام السنة الأصبهاني – رحمه الله – في كتابه الترغيب والترهيب حديث «**إن العبد إذا قام في الصلاة فإنه بين عيني الرحمن**»[٢] الحديث. قال: (هذا حديث رواته مشهورون، سبيله أن يروى ويسلم ولا يتصرف فيه بمعقول ولا فكر)[٣].

وقال أبو العباس ابن تيمية – رحمه الله –: (وأما لفظ العينين، فليس هو في القرآن، ولكن جاء فيه حديث، وذكر الأشعري عن أهل السنة والحديث أنهم يقولون: إن لله عينين)[٤].

وما أكثر ما ساق ابن تيمية في مقام الاحتجاج حكايةَ قول الأشعري في بيان معتقد أهل السنة، والذي نص فيه على إثباتهم العينين لله تعالى[٥].

وتقدم من كلامه في الجمع بين ورود الصفة مجموعة ومفردة: (فإذا كان من لغتهم –أي العرب– ترك استحسان "قلباكم" و "يديهما"، فلأن يكون في لغتهم ترك استحسان "بعيننا" أو "بعينينا" و "مما عملت يدنا" أو "يدانا" أولى وأحرى)[٦].

وتقدم من كلام ابن القيم – رحمه الله – في جوابه على ورود صفة العين مفردة ومجموعة ثم تقريره التثنية ما يبيّن قوله في هذه المسألة[٧].

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة ص٢٠.

(٢) تقدم تخريجه، وهو ضعيف.

(٣) الترغيب والترهيب ٢/ ٤٢٠.

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٤/ ٤١٣.

(٥) انظر مثلا: الفتوى الحموية الكبرى ص٤٩٤، الفتاوى الكبرى ٦/ ٦٥٦، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٩٧، درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٤٤، كتاب الإيمان الأوسط ص٤٧، مجموع الفتاوى ٤/ ١٧٤.

(٦) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ٤٧٨–٤٨٠.

(٧) تقدم ذكره.

وتقدم – أيضا– قولـــه: (وقد احتج السلف على إثبات العينين له سبحانه بقوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾القمر: ١٤، وممن صرح بذلك إثباتا واستدلالاً أبو الحسن الأشعري)[١].

وأما المعاصرون فقد نُقل عنهم الكثير في تقرير هذه المسألة.

فقد قال الشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله –: (الله سبحانه موصوف بأن له عينين، وأنه ليس بأعور، خلافا للدجال فإنه أعور العين اليمنى، والمثنى قد يطلق عليه الجمع باللغة العربية، كما قال سبحانه في سورة التحريم: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ التحريم: ٤. والمراد: قلباكما، فعبر عن المثنى بالجمع)[٢].

وقال الشيخ عبدالرزاق عفيفي – رحمه الله –: (صفة العينين ثابتة لله تعالى كما يليق بكماله، ولا يوجد واحد من الأولين من الصحابة نفى عن الله تعالى صفة العينين، ويدل على إثباتها حديث الدجال، فقال ﷺ: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور» . وهذا منطوق صريح وليس مفهومًا)[٣].

وقـــال الشيخ محمد ابن عثيمين – رحمه الله –: (مذهب أهل السنة والجماعة: أن لله عينـــين اثنتين، ينظر بهما حقيقة على الوجـــه اللائـــق به، وهما من الصفات الذاتية)[٤].

وقال الشيخ عبدالعزيز السلمان – رحمه الله –: (في هذه الآيات الكريمات إثبات العينين لله، وهما من الصفات الذاتية التي لا تنفك عن الله، فيجب إثباتهما لله حقيقة

(١) الصواعق المرسلة ١/ ٢٦٠.

(٢) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز ٢٨/ ٣٩٦.

(٣) فتاوى سماحة الشيخ عبدالرزاق عفيفي، إعداد: وليد بن إدريس منسي والسعيد بن صابر بن عبده، ص٣٥٣.

(٤) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٤/ ٥٨، وانظر كلامه في إثبات العينين والاستدلال لذلك والرد على المخالفين: شرح العقيدة السفارينية ص٢٦٧-٢٧٢.

على ما يليق بجلاله وعظمته؛ لثبوتها بالكتاب والسنة وإجماع أهل الحق والصواب)[١].

وقال الشيخ عبدالرحمن البراك: (وهكذا العينان يثبتها أهل السنة، يؤمنون بأن لله عينين ويرى بهما)[٢].

وقال الشيخ عبدالله الغنيمان: (قوله: «إن الله ليس بأعور»: هذه الجملة هي المقصودة من الحديث في هذا الباب، فهذا يدل على أن لله عينين حقيقة؛ لأن العور فقْدُ أحد العينين، أو ذهاب نورها)[٣].

وبعد، فهذه جملة من أقوال العلماء من المتقدمين والمتأخرين مما يجلي هذه المسألة، وأن الذي تضافرت عليه أقوالهم هو إثباتُ أن لله تعالى عينين تليقان بجلاله وعظمته، وأن الإثباتَ مصانٌ عن الخوض في التكييف أو التأويل.

---

(١) مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ص٦٢.

(٢) توضيح مقاصد العقيدة الواسطية ص٨٥.

(٣) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/ ٢٨٠.

المبحث الخامس
ثمرات الإيمان بصفة العينين لله تبارك وتعالى

إن الإيمان بأسماء اللّه تعالى وصفاته هو حياة القلوب، وطمأنينة النفوس، ونور الهداية التي تطيب بها الحياة، فيعيش المرء لذتها وحلاوتها، حين يسمو بأرفع المعاني تعبداً للّه تعالى بأسمائه وصفاته.

وإذا تأملنا كتاب اللّه تعالى نجد ذكرَ أسماء اللّه وتعالى وصفاته جاء مفصَّلاً، لتكون محل الإيمان والتدبر الذي أمر اللّه تعالى به في كتابه إذ قال: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ ص: ٢٩.

ولم يكن هذا الذكر المفصّل للأسماء والصفات لتكون محلَّ جدل عقيم، أو تأويلات تمحو روحَها ونورَها، فيعود ذلك على القلب قسوةً، وعلى النفوس حرمانا، وتكون الطمأنينة المرجوة بها سرابا يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا!

كلا، ولكنه ذكرٌ مبين، تُحصى به الألفاظ، وتُتَدبر به المعاني، فيكون بها المؤمن أقوم قيلا، وأهدى سبيلا، ويكون في إحصائه لأسماء اللّه تعالى طيّبَ الحياة في الدنيا، وغداً في الآخرة يكون طيب الحياة أسمى وأكمل، حين يلقى ربَّه وقد أحصى من أسمائه ما يحمدُ به العقبى، ممتثلا قول النبي ﷺ: « إن للّه تسعة وتسعين اسما مئة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة»[1].

وإثبات صفة العينين للّه تبارك وتعالى هو من هذا الباب، نؤمن بها، ونثبتها للّه تعالى كما يليق بجلاله وعظمته، دون أن نعرض هذا الإيمان على تحريف الغالين، وأوهام المبطلين، وتأويلات المحرّفين الكلمَ عن مواضعه.

---

(١) رواه البخاري (كتاب الشروط، رقم ٢٧٣٦)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن ثمرات الإيمان بصفة العينين لله تبارك وتعالى:

١. الإيمان بغاية الكمال والجمال التي عليها صفات الله تعالى، فله الصفات العلا، ومن ذلك أن له عينين تليقان بعظمته وجلاله وجماله، فيثبتها المؤمن على هذا الوجه بعيدا عن واردات التشبيه، وشبهات التعطيل.

٢. التعبد لله تعالى بمراقبته؛ فهو مطلع على عباده، لا يغيب عن بصره شيء.

٣. التعبد لله تعالى بالتوكل عليه، والتذلل بين يديه؛ فهو يحب أن يرى عبده متذللا بين يديه، منزلا حاجته على بابه، فيشكر له ذلك فيعطيه سؤله ويقضي حاجته ويعينه على مطلوبه، ويجزيه من الثواب أعظم مما طلب وسأل.

٤. الثقة بنصر الله تعالى للمؤمنين، وانتقامه من الظالمين، فالظالم وإن امتد به الزمان سنين، فإنه لن يغيب عن عين الله تعالى، فالله تعالى يملي له حتى إذا أخذه لم يفلته.

٥. اليقـــين بحفظ الله تعالى لعباده المؤمنين، فهو خير حافظا وهو أرحم الراحمين، قال لنـوح ﷺ: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ هود: ٣٧، وقـال لموسى ﷺ ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ طه: ٣٩، وقـــال لمحمد ﷺ: ﴿ وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ الطور: ٤٨.

المبحث السادس
المخالفون في إثبات صفة العينين لله تبارك وتعالى، والرد عليهم

خالف عموم المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية في إثبات صفة العين لله تعالى، فضلا عن أن يثبتوا التثنية فيها.

شأنهم في هذا ما هم عليه من نفي للصفات التي يرون في إثباتها تشبيها وتجسيما، فيقررون نفيها ابتداء، ثم بعد النفي يكون الموقف من نصوص الإثبات إما تأويل المعنى إلى معنى آخر، أو تفويضه بحيث يخرج عن دائرة الفهم، فيكون هو والكلام الأعجمي سواء، بل الكلام الأعجمي قد يكون أقرب للفهم لإمكان ترجمته، أما تلك النصوص فيكون معناها – عندهم – في غياب لا سبيل إلى كشفه، فيقرأها القارئ ولا يدري ما المراد.

وقد حكى أبو الحسن الأشعري إجماع المعتزلة على نفي الصفة، فقال: (وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد، وافترقوا في ذلك على مقالتين: فمنهم من أنكر أن يقال لله يدان، وأنكر أن يقال إنه ذو عين وأن له عينين، ومنهم من زعم أن لله يداً، وإن له يدين، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد العلم)[1].

وفي نفي إثبات العين لله تعالى يقول القاضي عبدالجبار الهمذاني المعتزلي: (وقد تعلقوا أيضا بقوله تعالى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ طه: ٣٩ قالوا: فأثبت لنفسه العين. وذو العين لا يكون إلا جسماً، والأصل في الجواب عن ذلك: أن المراد به لتقع الصنعة على علمي، والعين قد تورد بمعنى العلم، يقال: جرى هذا بعيني، أي جرى بعلمي؛ ولولا ما

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص١٩٥.

ذكرناه وإلا لزم أن يكون لله تعالى عيون كثيرة؛ لأنه قال: ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ هود: ٣٧)[1].

ويقول أبو المعالي الجويني الأشعري: (ذهب بعض أئمتنا إلى أنّ اليدين والعين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل، والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة، وحمل العين على البصر، وحمل الوجه على الوجود)[2].

ويقول عبدالقاهر البغدادي الأشعري: (والصحيح عندنا أن وجهه ذاته، وعينه رؤيتُه الأشياء ... وقوله: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ طه: ٣٩ أي على رؤية مني، كما قال: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ طه: ٤٦، وقوله في سفينة نوح: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤، أراد بها العيون التي جرت بها السفينة من الماء)[3].

ويقول فخر الدين الرازي الأشعري – معترضا على قول أهل السنة في إثبات العين لله تعالى حين استدلوا عليها بالكتاب والسنة –: (واعلم أن نصوص القرآن لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه: الأول: أن ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ يقتضي أن يكون موسى – عليه السلام – مستقراً على تلك العين، ملتصقاً بها، مستعلياً عليها، وذلك لا يقوله عاقل. الثاني: أن قوله تعالى: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ يقتضي أن يكون آلة تلك الصنعة هي تلك العين. الثالث: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح، فثبت أنه لا بد من المصير إلى التأويل، وذلك هو أن تحمل هذه الألفاظ على شدة العناية والحراسة، والوجه في حسن هذا المجاز: أن من عظمت عنايته بشيء، وميله إليه، ورغبته فيه، كان كثير النظر إليه. فجعل لفظ العين – التي هي آلة لذلك

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٢٢٧.

(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص ١٤٦، وانظر: المواقف للأيجي ١٥٣/٣.

(٣) أصول الدين، ص١١٠.

النظر – كناية عن شدة العناية)[1].

واعترَض – أيضا– على الاستدلال بحديث عور الدجال في إثبات العين لله تعالى فقال: (وأما هذا الخبر الذي رويته فمشكل؛ لأن ظاهره يقتضي أن النبيَّ ﷺ أظهر الفرق بين الإله تعالى وبين الدجال بكون الدجال أعور، وكون الله تعالى ليس بأعور، وذلك بعيد. وخبر الواحد إذا بلغ هذه الدرجة في ضعف المعنى وجب أن يُعتقد أن الكلام كان مسبوقاً بمقدمة لو ذُكرت لزال هذا الإشكال. أليس راوي هذا الحديث هو ابن عمر، ثم إن ابن عمر لما روى قوله: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله» طعنت عائشة – رضي الله عنها – فيه، وذكرت أن هذا الكلام من الرسول كان مسبوقاً بكلام آخر واحتجت على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ الأنعام: ١٦٤، لو حُكي لزال هذا الإشكال ، فكذا ههنا، إنه من البعيد صدور مثل هذا الكلام عن الرسول الذي اصطفاه الله تعالى لرسالته ، وأمره ببيان شريعته، وبالله التوفيق)[2].

وفي شرح المقاصد قرر سعد الدين التفتازاني الماتريدي نفي إرادة ظواهر النصوص الدالة على بعض الصفات الخبرية، ومنها صفة العين لله تعالى، ودار في الموقف منها بين التفويض والتأويل، فقال بعد أن ذكر عدداً من الأدلة: (والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى، مع اعتقاد حقيقتها جريا على الطريق الأسلم الموافق للوقف على إلا الله في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ آل عمران: ٧، أو تُأوَّل تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشروح الأحاديث، سلوكا للطريق الأحكم الموافق للعطف في إلا الله ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾)[3].

---

(١) أساس التقديس، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(٣) شرح المقاصد ٢/٦٧.

فالحاصل أن عموم المتكلمين ينفون صفة العينين للّه تعالى، وتدور حجتهم على أمرين بينهما تداخل:

الأول: أن أدلة الإثبات معارضةٌ لدلالة العقل من استحالة التشابه بين الخالق والمخلوق، ودلالةُ العقل دلالة قطعية، ودلالة السمع دلالة ظنية، فالواجب تقديم العقل على السمع؛ لأن العكس يقتضي القدح في دلالة العقل؛ لأن العقل هو الذي دل على السمع، فالقدح فيه يعود بالقدح على دلالة السمع.

الثاني: أن إثبات العين للّه تعالى يقتضي التجسيم والتركيب، واللّه تعالى منزه عن ذلك.

والجواب على ذلك بأن يقال:

أولاً: الواجب هو التسليم للنصوص الشرعية وعدم معارضتها بغيرها من دلائل، سواء سميت دلائل عقلية أو غير ذلك؛ فالنصوص الشرعية هي الحاكم على غيرها من الدلائل، وهي المأمور بالرد إليها حال الخلاف والتنازع كما قال تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾ النساء: ٥٩، فلا معنى للردّ إذا كان كلٌّ سيعتد بعقله، ويرى وجوب المصير إليه، هذا قلب لمعنى الآية!

ثم إن العقول تتفاوت، بل إن بينها من التفاوت ما تتسع به دوائر التعارضات والتناقضات، فلا يكون الاحتكام إليها هاديا إلى فصل، ولا قاطعا لخلاف، فما من فرقة إلا وتدعي وصلا بعقل، وترمي غيرها بإهماله، فأي العقول نتبع، وإلى أيها نتحاكم؟

إذن فلا بد أن نقرر ابتداء أن النص الشرعي هو محل الفصل في المنازعات، وأنه لا يستقيم الاتباع والاهتداء إلا بالتسليم له.

وليس في هذا أي تنقيص للعقل أو تقليل من شأنه، بل هو الأخذ به إلى أسمى ما

يكون وأرفع، حين يكون تابعا للدليل المعصوم، فيرتقي إلى حيث صحة الاستدلال، وصفاء التصور، فالعقل حين يكون تابعا للنقل، ولا تُعمل التعارضات بينهما تجتمع في القلب اليقينيات، ويطمئن بها، ويسلم من حيرة المعارضة بينها.

قال ابن أبي العز : (فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان كما نوحد المرسِل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل)[1].

والمقرر عند أهل السنة والجماعة أنه لا تعارض بين نقل صحيح وعقل صريح سليم، إلا أن بعض العقول حين تمتلئ بالشبهات، وتقضي عليها واردات الشك والحيرة تعمل عليها الظنون بإيهام التعارض بين النقل والعقل، حتى لا يستطيع القلب من ذلك انفكاكا، فتقضي بالتعارض واقعا لا مفر منه، فيحظى النقل عندها بأضعف الجانبين، فيعمل عليه بالرد والتحريف!

ثانيا: أن إثبات العينين –وعموم ما يثبته أهل السنة من الصفات– ليس فيه أي تمثيل بين الخالق والمخلوق، فالحد الذي يبنى عليه إثبات الصفات هو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ الشورى: ١١.

فيثبتون أن لله تعالى عينين تليقان به عز وجل، بلا تمثيل ولا تكييف، ولا تعطيل ولا تأويل.

أما ما يجعله النفاة محل الدلالة العقلية في النفي كاستلزام ذلك للتجسيم والتركيب، فيقال إن هذه الألفاظ ألفاظ مجملة لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والأصل هو الإعراض عنها، وعدم جعلها حاكما في الإثبات والنفي في هذه القضايا الكبرى.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢٢٨/١.

وإن كان ما من بد في نقاشهم من هذه الألفاظ، فيطلب التفصيل فيها، للتمييز بين وجه الحق والباطل فيها، فإن كانوا يجعلون الجسم لازما لمن قامت به الصفات، فهذا المعنى لا ينفى عن الله تعالى، لكن هم سموه تجسيما.

وإن كانوا يريدون بالجسم مشابهة المخلوقين في ذواتهم وصفاتهم، فهذا المعنى منفي عن الله تعالى، وليس هو بلازم لإثبات صفات الله تعالى.

وكذلك لفظ التركيب، فإن كان المراد إثبات أجزاء ينفك بعضها عن بعض، فهذا منفي عن الله تعالى، وهو أيضا ليس بلازم لإثبات الصفات.

وإن كان المراد بالتركيب هو إثبات صفات يختلف بعضها عن بعض كالوجه واليدين والعينين، فهذا المعنى غير منفي عن الله تعالى، لكن هم سموه تركيبا، ولو وقفوا مع النص الشرعي فأقروا بها صفات ثابتة لله تعالى دون استعمال لفظ التركيب لكان أحفظ للتسليم، وأبعد عن مواطن الاشتباه[1].

وأما ما تقدم من نقلٍ عن فخر الدين الرازي وما ذكره من احتجاج، فالجواب عليه من الوجوه التالية:

أولاً: دعواه أن ظاهـر قوله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ يقتضي أن يكون موسى – عليه السلام – مستقراً على تلك العين، ملتصقاً بها، مستعلياً عليها، فهذا لازمٌ باطل لا يدل عليه المعنى، وما هو إلا تشنيع على الإثبات، فالمثبتون من أهل السنة يستدلون بالآية على إثبات صفة العين لله تعالى؛ لأن الله تعالى أضافها لنفسه، والله تعالى لا يضيف إلى نفسه نقصا.

أما أن تكون الدلالة مقتضية أن يكون موسى ﷺ مستقرا على عين الله تعالى

---

(١) انظر في الرد على شبهة التجسيم والتركيب: شرح حديث النزول لابن تيمية، ص٢٣٧، منهاج السنة لابن تيمية ٢/٢١١، الصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٩٣٩، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/٢٠٤.

فهذا لا يَرِدُ على من يقرأ الآية وهو يفهم كلام العرب؛ فالكلام يفهم من سياقه لا من مفردات ألفاظه، فكل من يفهم الخطاب يدرك أن الدلالة على الرعاية والحفظ هي مراد الآية، لكن إضافة العين لله تعالى دالٌّ على اتصافه سبحانه وتعالى بذلك على وجه الكمال المطلق اللائق بجلاله وعظمته.

ومثل هذا مستعمل في كلام الناس دون أن يورد عليه هذا الإيراد، فتقول: فلان على عيني. فهذا يدل على أنك ترعاه وتحافظ عليه، كما أنه دال على أن لك عينا، ولا يقتضي أبدا أن يكون فلان مستقرا في عينك.

وليس من شأن أهل السنة الالتفات إلى تشنيع النفاة على الإثبات، فلا يدَعون شيئا مما دلت النصوص الشرعية على إثباته لأجل إيرادات من ينفيها، كما قال الإمام أحمد : (وَلا نُزيل عنه صفةً من صفاتهِ لشَناعاتٍ شُنِّعَتْ)[1].

ثانياً: دعواه أن قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ يقتضي أن يكون آلة تلك الصنعة هي تلك العين، وهذا لازم باطل أيضا، ولا يرد أي احتمال في المعنى عليه.

فالآية دالة على أمر نوح عليه الصلاة والسلام بصناعة الفلك، وهذا واقع بمرأى من الله تعالى، ولذلك جاء بلفظ العين الدالة عليه، ولو لم يكن لله تعالى عين لما أضافها لنفسه.

ثم أيضا فإن هذا الوارد الذي أورده يتوجه إلى أي تأويل يحمل عليه لفظ العين، ويبقى الإشكال قائما فيه.

فلو أوّل العين بالرعاية والحفظ، أو الرؤية، أو أيّاً كان التأويل، فهل سيتوجه بهذا الإيراد الذي شنع به إلى ذلك التأويل الذي لجأ إليه، ويجعل معناه أنه هو الآلة التي تكون بها الصنعة؟!

وهذا يدل على أن الإيراد ما هو إلا تشنيع على الإثبات؛ لتشويه صورته، وتنفير

---

(١) إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى، ص٤٤.

الأسماء والقلوب منه.

قال الشيخ محمد ابن عثيمين – رحمه الله –: (فإذا قال قائل : قد ورد في تفسير بعض السلف لقوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ قال: تجري بمرأى منا ، فهل يعتبر هذا تحريفاً أم ماذا؟ فالجواب: ليس هذا تحريفاً؛ لأنهم يقولون : تجري بمرأى منا. مع إقرارهم بالعين، ولو أن هذا القول كان من شخص ينكر العين لقلنا: هذا تحريف. والذين قالوا : إن المعنى بمرأى منا ، فإن معنى كلامهم أنها تجري ونحن نراها بأعيننا. وكأنهم يريدون بذلك الرد على من زعم أن ظاهر الآية أن السفينة تجري في نفس العين، وحاشا لله. أما من يتخذ من ذلك مأخذاً على مذهب أهل السنة والجماعة ، ويرى أن ذلك خلاف مذهبهم في إجراء نصوص الصفات على ظاهرها ، وأن ظاهر الآية أن السفينة في نفس عين الله ، فهذا لا شك أنه إلزام باطل ، وأن السلف لايلتزمون بهذا ، بل يقولون إن هذا ليس مدلول اللفظ ، وفي اللغة العربية إذا قال الإنسان: اذهب فأنت بعيني. يعني أراك وألاحظك ولا تغيب عن عيني ، ولا أحد يقول: إن الرجل إذا قال لصحابه: أنت بعيني. يعني أنك في نفس العين ، أبداً ، وليس هذا مقتضى لفظ اللغة العربية)[1].

ثالثاً: دعواه أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح فثبت أنه لا بد من المصير إلى التأويل.

فهذا مجرد استقباح لما ليس بالضرورة أن يكون كذلك ، فليس في العقل ما يدل على استحالة أن يكون جمال الوجه بأعين.

نعم ، لما كان الإنسان المخلوق في صورة حسنة له عينان ، كان خروجه عن هذه الصورة قبحا ودمامة معلومة بالتصور ، لكن لو كان المعهود في حسن الصورة فيه أن تكون بأعين ، لكان نقصانها هو القبح.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية ٢٧١.

فهذا جواب على أصل ما قرره هنا، وإن كان أهل السنة لا يثبتون لله تعالى أعينا كثيرة، وينفون أن تدل الآية على ذلك[1]، بل يثبتون له عينين تليقان بجلاله وعظمته.

ثم أيضا إن باعث هذا الإيراد منه هو محاولة الكلام في كيفية الصفة، مما أدى به إلى استقباح صورتها، فاضطر إلى تأويلها.

أما أهل السنة فيفوضون الكيفية إلى الله تعالى، ولا يتكلمون في ذلك، بل ينهون عنه، فيصفو لهم الإثبات من كل شائبة تنقيص تضطر صاحبها إلى التأويل.

رابعاً: أن ردّه لحديث ابن عمر في عَوَر الدجال بهذه الصورة دالٌّ على ضعف في علم الحديث؛ لأن هذه الطريقة في التعامل مع الأحاديث قبولا وردا تَذهب معها كل الجهود المبذولة في التصحيح والتضعيف، والقبول والرد هباءً، ولأضحى كلّ من أراد ردَّ حديث أورد عليه ما شاء مما لا مستند له من الاحتمالات، ثم يُوهم أنه دليل تطرق إليه الاحتمال فيبطل به الاستدلال.

فالحديث ثابت صحيح، ولا يضيره الإيرادات المتوهمة الناتجة عن قصور في فهمٍ قيّدته قيود التكييف والتشبيه، فلم يجد مخرجا منها إلا بأن ينفي ويؤوّل.

أما مقارنته بين هذه الرواية ورواية ابن عمر الأخرى «إن الميت ليعذب ببكاء أهله» لا محلّ لها هنا؛ لأن هذه الرواية وَرد عليها كلام عائشة رضي الله عنها، وبها صار اعتبار الكلام في القبول والرد.

أما رواية حديث عور الدجال فأين ما أُورد عليها من قول صحابي يكون محل اعتبار في توجيهها، ومن ثم الكلام عليها قبولا أو ردا؟!

ثم إن تضعيفه للحديث لكونه تفريقا بين الخالق والدجال بعور الدجال لا وجه له؛ فكأنه يستبعد أن يحصل الالتباس على الناس في ذلك!

وهذا الاستبعاد مما يشهد الواقع بخلافه، فقد ادعى طوائف في مخلوقين أنهم الله

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٤٦٣/٥، ٤٧٤.

تعالى كما هو شأن النصارى في عيسى ﷺ ، فلا يبعد أن يلتبس أمر الدجال على الناس لاسيما فيما يؤتاه من خوارق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك: (وبهذا يظهر الجواب عما يورده بعض أهل الكلام كالرازي على هذا الحديث، حيث قالوا: دلائل كون الدجال ليس هو الله ظاهرة فكيف يحتج النبي على ذلك بقوله إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور.؟ وهذا السؤال يدل على جهل قائله بما يقع فيه بنو آدم من الضلال، وبالأدلة البينة التي تبين فساد الأقوال الباطلة، وإلا فإذا كان بنو إسرائيل في عهد موسى ظنوا أن العجل هو إله موسى، فقالوا: هذا إلهكم وإله موسى. وظنوا أن موسى نسيه، والنصارى مع كثرتهم يقولون: أن المسيح هو الله. وفي المنتسبين إلى القبلة خلق كثير يقولون ذلك في كثير من المشايخ وأهل البيت، حتى إن كثيرا من أكابر شيوخ المعرفة والتصوف يجعلون هذا نهاية التحقيق والتوحيد وهو أن يكون الموحد هو الموحد)[1].

فالحاصل أن كل من ينفي صفة العين لله تبارك وتعالى ليس له مستند من كتاب أو سنة، وكل ما يتمسك به إنما هي توهمات ينسبها لدلالة العقل زورا، والعقل منها براء، فالدليل العقلي متفق تماما مع ما دلت عليه النصوص الشرعية المتضافرة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ من إثبات صفات الكمال والجلال لله رب العالمين، ومن ذلك صفة العينين.

---

(١) الجواب الصحيح ٣٢٥/٣.

الخــاتمـــة

في ختام هذا البحث فإني أحمد الله تعالى على تيسيره وإتمامه، معترفا بجهد المقل، وبذل المقصر، راجيا أن يكون ما بذلت فيه من وسع، وما كتبت فيه من حرف حجة لي، ونافعا لي ولغيري، فربنا الرحمن الرحيم يعطي على القليل الكثير، ويجزي على اليسير الثواب الكبير.

ولعلي أذكر هنا أهم نتائج البحث بإيجاز:

١- أن البحث والتزود علماً بأسماء الله تعالى وصفاته هو من أشرف الطرق التي يمضي بها السالكون، يرتقون بها علما، ويزدادون بها إيمانا.

٢- أن منهج أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته هو المنهج الأصفى، والطريق الأجلى الذي يهتدي به المؤمن، ويسير به المهتدي، فلا تعثّره عقبات التعطيل الكاذب، ولا تتخطفه أهواء التأويل الباطل.

٣- أن العين صفةٌ ذاتية خبرية ثابتة للّه تعالى، وقد أضافها الله تعالى إلى نفسه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فنثبتها للّه تعالى على وجه الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، دون الخوض في كيفية الصفة.

٤- أن الأدلة دالة على أن إثبات العين للّه تعالى على وجه التثنية، فأهل السنة والجماعة يثبتون للّه تعالى عينين تليقان بجلاله وعظمته، على وجه الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

٥- أن المعتمد عليه في تثنية الصفة حديثان، هما:

أ. حديث: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور – وأشار بيده إلى عينه – وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية».

ب. حديث أبي هريرة ﵁ أنه قال في هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ النساء: ٥٨: رأيت النبي ﷺ يضع إبهامه على أذنه وأصبعه الدعاء على عينه. وفي لفظ: «على عينيه».

٦- أنه لا تعارض بين مجيء العين مضافة إلى الله تعالى بصيغة المفرد وبصيغة الجمع وبين إثبات العينين لله تعالى.

٧- أن النقول تضافرت عن أئمة أهل السنة في تقرير التثنية في صفة العين لله تبارك وتعالى.

٨- لم يُنقل عن أحد من أئمة أهل السنة – فيما أعلم – أنه قال بأن الثابت لله تعالى عينٌ واحدة، هكذا بإثبات العدد.

٩- لم ينقل عن أحد من أئمة أهل السنة – فيما أعلم – أنه قال بأن الثابت لله تعالى أعينٌ كثيرة، فأطلق ذلك أو نص على عدد أكثر من اثنين.

١٠- لم ينقل عن أئمة أهل السنة – فيما أعلم – أنهم أنكروا التثنية، وأنكروا أن لله تعالى عينين.

١١- خالف عموم المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية في إثبات صفة العين لله تعالى، فضلا عن أن يثبتوا التثنية فيها.

١٢- أن حجة المتكلمين في نفي صفة العينين لله تعالى تدور على أمرين بينهما تداخل:

- الأول: أن أدلة الإثبات معارضة لدلالة العقل من استحالة التشابه بين الخالق والمخلوق.
- الثاني: أن إثبات العين لله تعالى يقتضي التجسيم والتركيب، والله تعالى منزه عن ذلك.

١٣- أنه لا يرِد على إثبات أهل السنة لصفة العينين أيٌّ من الأوهام الباطلة التي يفرضها النفاة.

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفع بما كتبتُ، وأن يغفر لي ما كان من زلل أو قصور أو نسيان.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

المصادر والمراجع

(١) الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، ط:١، ١٣٩٧هـ.

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، أبو يعلى الفراء، تحقيق: محمد بن حمد النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت.

(٣) ابن حزم وموقفه من الإلهيات، د. أحمد بن ناصر الحمد، جامعة أم القرى، ط:١، ١٤٠٦هـ.

(٤) الأربعين في دلائل التوحيد، أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي، تحقيق: د. علي ابن محمد الفقيهي، ط:١، ١٤٠٤هـ.

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د.شعبان محمد إسماعيل، المكتبة التجارية ط:١، ١٤١٣هـ.

(٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ.

(٧) أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:١، ١٤١٥هـ.

(٨) الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، ط:١.

(٩) أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٣، ١٤٠١هـ

(١٠) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أبو العباس أحمد ابن تيمية، مجموعة محققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،

المدينة المنورة.

(١١) الترغيب والترهيب، أبو القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط:١، ١٤١٤هـ.

(١٢) تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د.عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورةط:١، ١٤٠٦هـ .

(١٣) تفسير القرآن العظيم، عماد الدين إسماعيل بن كثير، دار الخير، بيروت، ط:١٠، ١٤١٠هـ.

(١٤) التهجد وقيام الليل، ابن أبي الدنيا، تحقيق: مصلح بن جزاء بن فدغوش الحارثي، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١، ١٩٩٨م.

(١٥) توضيح مقاصد العقيدة الواسطية ، عبدالرحمن بن ناصر البراك، إعداد عبدالرحمن السديس، دار التدمرية، الرياض، ط:٢، ١٤٣٠هـ.

(١٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٠هـ.

(١٧) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أبو العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: د.علي بن حسن بن ناصر و د. عبدالعزيز العسكر، و د. حمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض، ط:١، ١٤١٤هـ.

(١٨) درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:١، ١٤٠٢هـ.

(١٩) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد، الكويت، ط:١، ١٤٢١هـ.

(٢٠) الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: مجدي الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢١) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، دراسة وفهرسة: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:١، ١٤٠٩.

(٢٢) شأن الدعاء، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، ط:٣، ١٤١٢هـ.

(٢٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم اللالكائي، تحقيق د.أحمد بن سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ط:٢، ١٤١١هـ.

(٢٤) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق: د.عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:٣، ١٤١٦هـ.

(٢٥) شرح العقيدة السفارينية، محمد بن صالح العثيمين، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط:١، ١٤٢٦هـ.

(٢٦) شرح العقيدة الطحاية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبدالله التركي و شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٣، ١٤١٢هـ.

(٢٧) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ.

(٢٨) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبدالله الغنيمان، مكتبة لينة، ط:٢، ١٤١٣هـ.

(٢٩) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ.

(٣٠) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٤١٤هـ.

(٣١) صحيح الإمام البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط:١، ١٤٠٠هـ.

(٣٢) صحيح الإمام مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

(٣٣) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لمحمد أمان الجامي، المكتبة الأثرية، المدينة المنورة.

(٣٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق د.علي آل دخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط:١، ١٤٠٨هـ.

(٣٥) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٠٤هـ.

(٣٦) الفتاوى الكبرى، أبو العباس ابن تيمية، دار الريان للتراث، تحقيق: محمد ومصطفى ابني عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ.

(٣٧) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبدالرزاق عفيفي، إعداد وليد منسي والسعيد بن صابر، دار الفضيلة، الرياض، ط:٢، ١٤٢٠هـ.

(٣٨) الفتوى الحموية الكبرى، أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: د.حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط:٢، ١٤٢٥هـ.

(٣٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي ابن حزم، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر ود. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

(٤٠) فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: د.ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط:٢، ١٤٢٠هـ.

(٤١) القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، د.إبراهيم البريكان، دار الهجرة، الثقبة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤١٤هـ.

(٤٢) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، الشيخ محمد العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط:١، ١٤١٢هـ.

(٤٣) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

(٤٤) كتاب الإيمان الأوسط، أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: محمود أوسن، دار طيبة، الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ.

(٤٥) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر ابن خزيمة، تحقيق: د.عبدالعزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط:٢، ١٤١١هـ.

(٤٦) كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

(٤٧) لسان العرب، محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط:٣، ١٤١٤هـ.

(٤٨) مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم، ط:١٤١٨هـ.

(٤٩) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: د.محمد بن سعد الشويعر، إعداد وتنسيق: موقع ابن باز.

(٥٠) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الرياض، ط:٢، ١٤١٤هـ.

(٥١) المحلى بالآثار، أبو محمد ابن حزم، تحقيق: د.عبدالغفار البنداري، دار الفكر، بيروت.

(٥٢) مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية، عبدالعزيز بن محمد السلمان، ط:١٠، ١٤١٠هـ.

(٥٣) المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١١هـ.

(٥٤) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

(٥٥) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، عني بتصحيحه: هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتايز، فيسبادن، ط:٣، ١٤٠٠هـ.

(٥٦) المواقف، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ.

(٥٧) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، تحقيق : د. رشيد بن حسن الألمعي، ، ط:١، ١٩٩٨م.

* * * *